وزارة الأشغال العامة والإسكان

تاريخ ونشأة وزارة الأشغال العامة والإسكان

1923 دائرة النافعة الذي اشتق من مهام هذه الدائرة وواجباتها فهي نافعة بما تقوم به من أشغال مفيدة للمجتمع .

1954 أصبح لها اسم خاص وكيان مستقل تحت اسم وزارة الأشغال العامة

1982 أنشأت دائرة متخصصة بالعطاءات سميت دائرة العطاءات الحكومية وتم ربطها مباشرة بوزير الأشغال العامة

1989 ألحقت دائرة التطوير الحضري بمؤسسة الإسكان لتشكلان دائرة واحدة تسمى مؤسسة الإسكان والتطوير الحضري وربطت مباشرة بوزير الأشغال العامة والإسكان

2025 تم اقرار هيكل تنظيمي جديد ليتناسب مع عمل الوزارة بالمهام الموكلة اليها بمجالات الطرق والابنية

ابرز المهام والمسؤوليات

إعادة تأهيل وصيانة وإدامة شبكة الطرق بالمملكة

تصميم وتنفيذ الأبنية الحكومية

توفير معايير السلامة المرورية على الطرق للحد من الحوادث الناتجة عن الطريق

تنظيم ورفع جودة قطاع الإنشاءات

وضع الخطط والبرامج الوطنية لإنشاء الأبنية والطرق في المملكة

الكوادر والقوى البشرية

احصائية بعدد الدورات والمشتركين لعام 2024

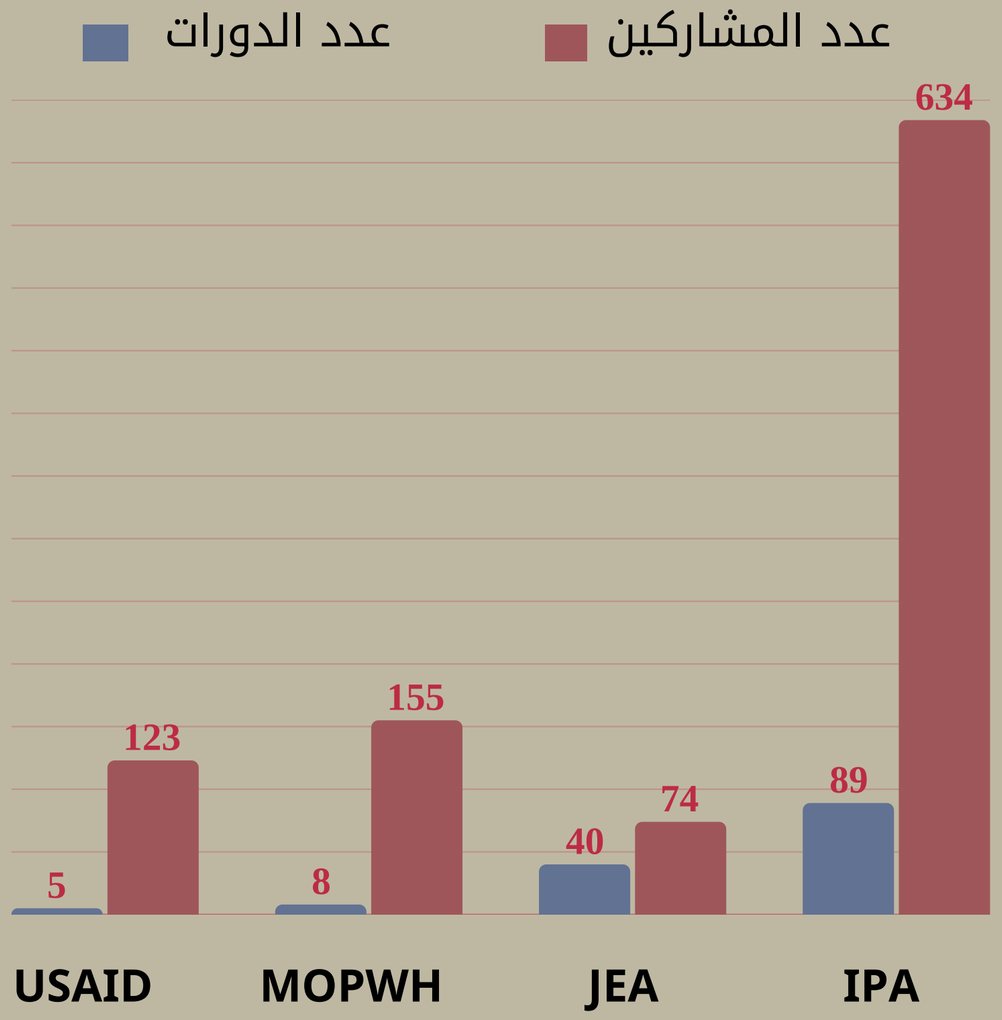

142 دورة بواقع 986 مشارك

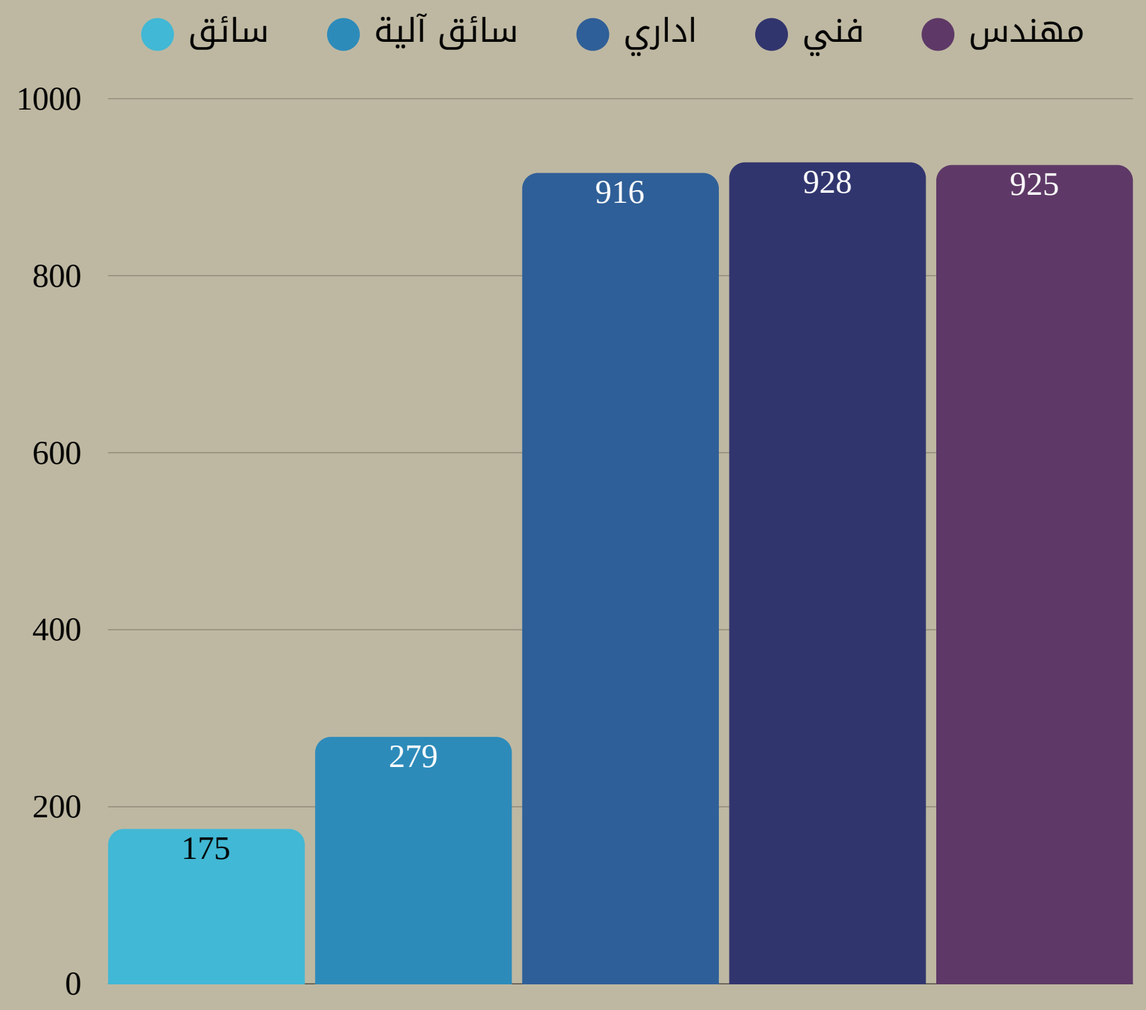

مجموع الكوادر البشرية لتاريخه: 3223 موظف

الأسطول والمركبات

عدد المركبات
504

عدد الآليات
657

مجموع المبالغ المالية التي تم صرفها لشراء الاليات خلال اخر سنتين
2.5 مليون دينار

شبكة الطرق ضمن اختصاص وزارة الاشغال العامة والاسكان

15351 كم

366 جسر

3774 منشأة مائية

تصنيف الطريق	الطول (كم)
الطرق الرئيسية	3433
الطرق الثانوية	2304
الطرق القروية	2924
الطرق الزراعية	6690
المجموع	15351

الخطة الاستراتيجية للوزارة 2024 - 2026

تم إعداد الخطة الاستراتيجية التفصيلية للأعوام 2024-2026 والتي تسعى من خلالها لوضع خطة استراتيجية شاملة ورؤية واضحة للقطاعات الرئيسية لوزارة الأشغال العامة والإسكان، وتأتي هذه الخطة ترجمةً للأولويات الوطنية والقطاعية المنبثقة من رؤية التحديث الإقتصادي وخارطة تحديث القطاع العام ومنظومة التحديث السياسي.

دور الوزارة في مجال الابنية الحكومية

المشاريع التي قيد التنفيذ
لتاريخه 75 مشروع
بقيمة 213.5 مليون دينار

المشاريع التي تم تنفيذها
خلال اخر 5 سنوات
419 مشروع بقيمة 627 مليون دينار

مشاريع الطرق/ مشاريع مركزية ولامركزية

مشاريع اللامركزية
الانجاز منذ عام 2018 وحتى 2024
1954 مشروع وبقيمة 162.9 مليون دينار
في عام 2025 تم انجاز 65 مشروع بقيمة 5.4 مليون دينار
وقيد تنفيذ 78 مشروع بقيمة 6.47 مليون دينار

المشاريع المركزية
الانجاز خلال اخر 15 عام
250 مشروع بقيمة 1.7 مليار دينار
وقيد التنفيذ والطرح خلال 2025
91 مشروع بقيمة 81.1 مليون دينار

150 مليون دينار كلفة الاستملاك خلال اخر 15 سنة غير شاملة الفوائد وتقديرات الاضرار والتعويضات

المشاريع المستقبلية في مجال انشاء وتوسعة الطرق

يبلغ عدد المشاريع التنموية المستقبلية ضمن خطة الوزارة لانشاء طرق جديدة واستكمال طرق دائرية وتوسعة طرق حالية بطول (547) كم وبكلفة اجمالية تبلغ (1.2) مليار دينار وبحاجة لتوفير التمويل اللازم لها ومن ابرزها:

- استكمال طريق اربد الدائري
- توسعة طريق اربد - عجلون
- انشاء طريق عمان - عجلون
- اعادة انشاء طريق بغداد الدولي
- استكمال طريق السلط الدائري
- استكمال طريق عمان الدائري
- انشاء طريق جرش - البلقاء
- توسعة واعادة انشاء طريق معان المدورة

التطور الحاصل في مجلس البناء الوطني

تم تشغيل أعداد العمالة الاردنية في مشاريع المحافظات بموجب أحكام نظام رقم 131 لسنة 2016 "نظام الزامية تشغيل العمالة الاردنية من ابناء المحافظة" خلال عام 2024 وعلى النحو التالي:

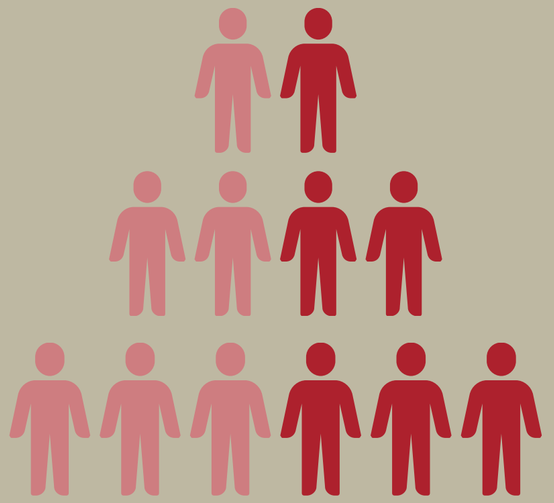

تشغيل مهندسين حديثي التخرج عدد **(98) مهندس**

تشغيل فنيين عدد **(99) فني**

تشغيل عمال عدد **(111) عامل**

اصدار تعليمات اجراءات تصديق العقود الانشائية للقطاع الخاص

اصدار وتحديث مجموعة من كودات البناء الهندسية

اصدار سجل شهادات المطابقة لمشاريع الاعمار (مصانعة، مواد ومصانعة)

تم خلال 2024 -2025 زيارة 2843 مشروع من قبل لجان التفتيش على الاعمار وبواقع 2104 مشروع مخالف، حيث تم تصويب 1000 مشروع منها

التطور في مجال الفحوصات المخبرية وضبط الجودة

ضبط جودة المواد من خلال أخذ و فحص و تقييم المواد لمشاريع الطرق و الأبنية

الحصول على شهادات الايزو 9001/2015 و الايزو 17025/2017الخاصة بالمختبرات

اصدار تعليمات اسس الحسم في المشاريع الانشائية

تأهيل و تدريب الفنيين في مديريات الاشغال و القطاع الخاص

خلال عام 2024 تم انشاء
5 مختبرات مركزية في المحافظات
9 مختبرات فرعية
بالاضافة الى مختبرات
مركزية في مركز الوزارة

دعم ادارة المختبرات في احدث الاجهزة المخبرية
وحسب المواصفات العالمية

التطور الحاصل في اداء الوزارة في مجال التقنية والتحول الرقمي

عملت الوزارة على تنفيذ عدد من الإجراءات لضمان تقديم خدماتها على أفضل وجه لمتلقي الخدمة ومنها :

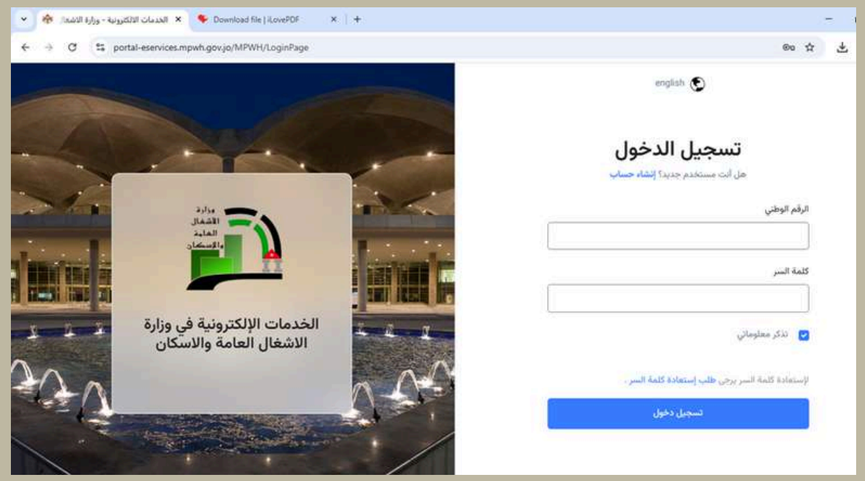

- اتمتة واطلاق 11 خدمة الكترونية مقدمة لمتلقي الخدمة
- تطوير نظام بلاغات طوارئ الاشغال
- نظام الشراء الالكتروني الموحد (JONEPS)
- تطوير انظمة شؤون الموظفين
- رقمنة إجراءات الحمولات المحورية
- الربط الالكتروني مع العديد من الدوائر الحكومية
- تطوير البنية التحتية الرقمية من خلال شراء اجهزة حاسوب وتطوير الشبكة
- مشروع الربط الالكتروني لجميع مواقع وزارة الاشغال العامة والاسكان وغرفة السيطرة المركزية
- استحداث نظام لضبط حركة الاليات والمركبات وتتبعها

التطور الحاصل في اداء الوزارة للحد من الاوامر التغيرية

- اعداد قوائم تحقق قبل طرح المشاريع
- تم اعداد تعليمات لضبط المدد للعطاءات
- التحديث المستمر للمواصفات الفنية بما يواكب التكنولوجيا الحديثة والكودات المحدثة
- التخطيط الجيد واعداد دراسات جدوى قبل طرح المشاريع
- ضبط تنفيذ الخدمات المختلفة (كهرباء، مياه، صرف صحي، اتصالات) ضمن اخر 2 متر من حرم الطريق واعداد قاعدة بيانات شاملة لمواقعها على الطرق لمنع تعارضها مع التوسعات المستقبلية .
- استخدام التقنيات الحديثة لنمذجة التصاميم ومراجعتها اثناء التصميم.

التطور الحاصل في اداء الوزارة في مجال التحكيم

- تعزيز مديرية التحكيم ورفدها بكوادر متخصصة.
- تم التعديل على وثيقة العقد القياسية بحيث تتيح للجهة المشترية تحديد الإختصاص لفض النزاع عند إعداد الوثيقة بحيث يتم الإحتيار بين المحاكم أو التحكيم ، ذلك بناءً على قيمة العطاء.
- وضع نموذج لإفصاح المحكم تبعاً للمعايير العالمية IBA بحيث يتوجب على المحكم تعبئتها
- محددات زمنية للحد من إستطالة العملية التحكيمية وتنظيم مسيرة اللجوء إليه
- تم عمل قائمة بالمحكمين ذوي السمعة الحسنة والحكم النزيه وذلك ليتم إختيارهم من قبل الوزارة

التطور الحاصل في اداء الوزارة في مجال العطاءات الحكومية

- اقرار نظام المشتريات الحكومية رقم (8) لسنة 2022 وتعديلاته
- اطلاق نظام الشراء الالكتروني JONEPS بحيث يتم طرح كافة العطاءات من خلاله.
- اطلاق وثائق الشراء القياسية لشراء الأشغال الصغيرة والكبيرة
- تطوير تعليمات تصنيف المقاولين ومقدمي الخدمات الفنية.
- اطلاق نماذج تقييم اداء المقاولين ومقدمي الخدمات الفنية.

تطبيق أفكار ريادية في الوزارة

نظام ادارة المشاريع الانشائية CMIS

يهدف المشروع إلى تحسين أنظمة وعمليات البنية التحتية للمشاريع الانشائية، وتقوية الأنظمة الإدارية، وبناء القدرات الفنية، وتحسين التعاون بين الوزارات من خلال إنشاء نظام متابعة إلكتروني للمشاريع بدءاً من الدراسات والتصميم وانتهاءاً بتشغيل المشاريع.

تطبيق أفكار ريادية في الوزارة

انارة الطرق

تقوم الوزارة وبشكل مستمر باستبدال وحدات الانارة التقليدية الى وحدات LED موفرة للطاقة ووحدات طاقة شمسية وتم رفد المديرية بفنيين متخصصين لعمل كشوفات ليلية لمتابعة واصلاح اعطال الشبكة وبشكل يومي ومستمر.

تطبيق أفكار ريادية في الوزارة

لوحات الاعلانات

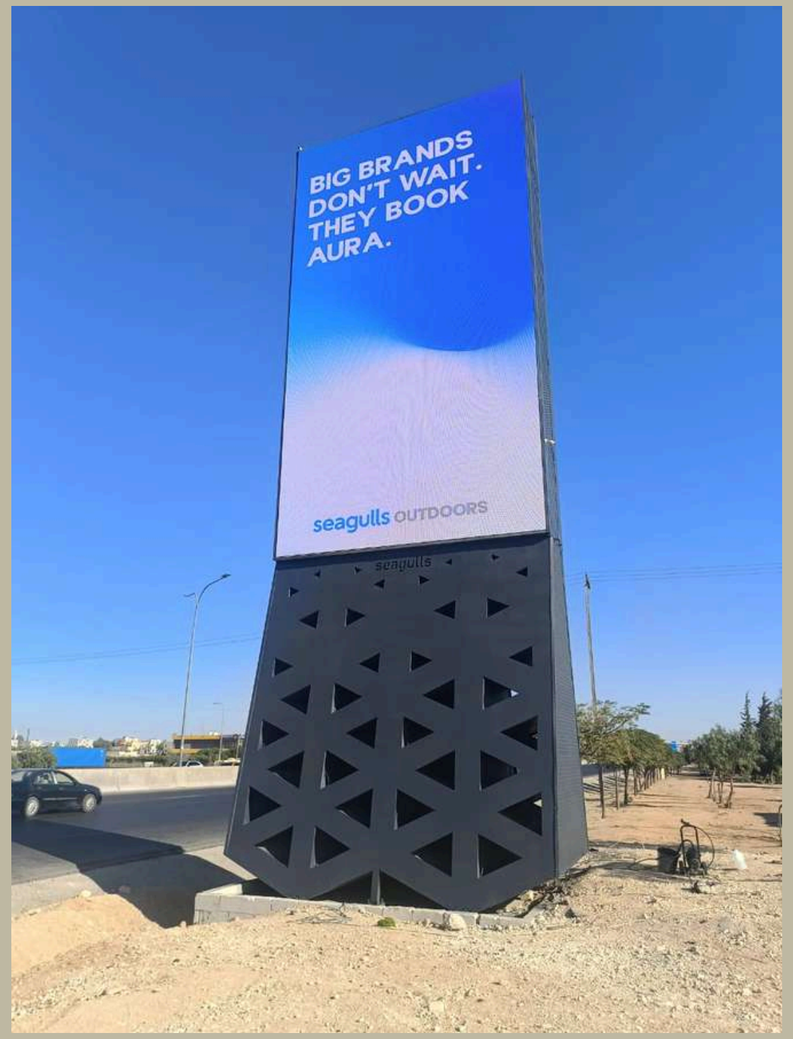

تم احالة العطاء الاستثمار للوحات الاعلانية على طريق المطار كمشروع استثماري وبقيمة 2.65 مليون دينار. حيث يهدف هذا العطاء الى ضبط وتنظيم العمل في مجال اللوحات الاعلانية على الطرق وتحفيز المنافسة بين المستثمرين

تطبيق أفكار ريادية في الوزارة

مشروع نظام الوزن اثناء الحركة للحمولات المحورية على الطرق (WIM)

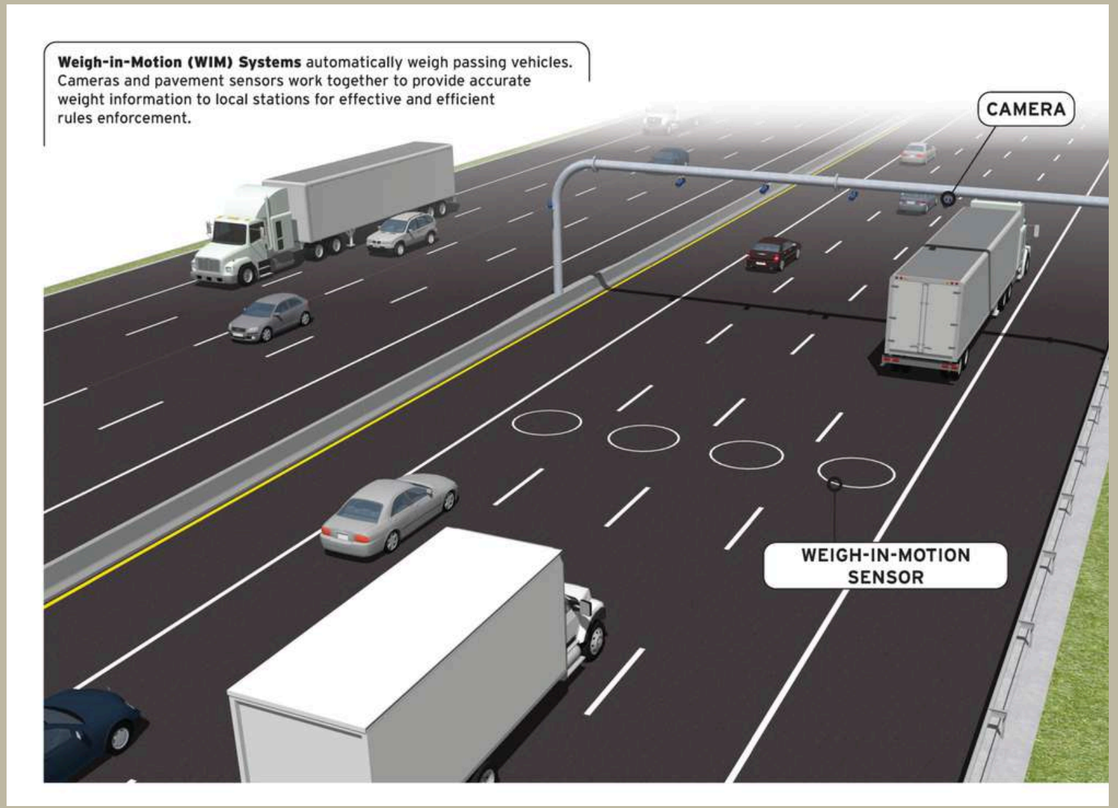

تكمن أهمية هذا النظام في قدرته على قياس أوزان الشاحنات والمركبات الثقيلة أثناء سيرها دون الحاجة إلى التوقف، مما يتيح مراقبة فورية ودقيقة للحمولات المحورية. ويساعد هذا في تقليل الأضرار التي قد تلحق بالطرق نتيجة الحمولات الزائدة.

تطبيق أفكار ريادية في الوزارة

تطوير المشاغل المركزية وورش الصيانة في الوزارة

- تقوم الوزارة خلال العامين الماضيين بضبط المشاغل الهندسية في الوزارة ورفدها بالكوادر المناسبة والفنيين وذلك لزيادة الكفاءة والانتاجية.
- تقوم الوزارة بدراسة مقترح اشراك القطاع الخاص في ادارة المشاغل الهندسية في الوزارة.
- قيد اجراءات توقيع اتفاقية مع الجامعة الأردنية لتبادل الخبرات في مجال صيانة الاليات وتدريب طلاب كلية العندسة في المشاغل الهندسية في الوزارة.

تطبيق أفكار ريادية في الوزارة

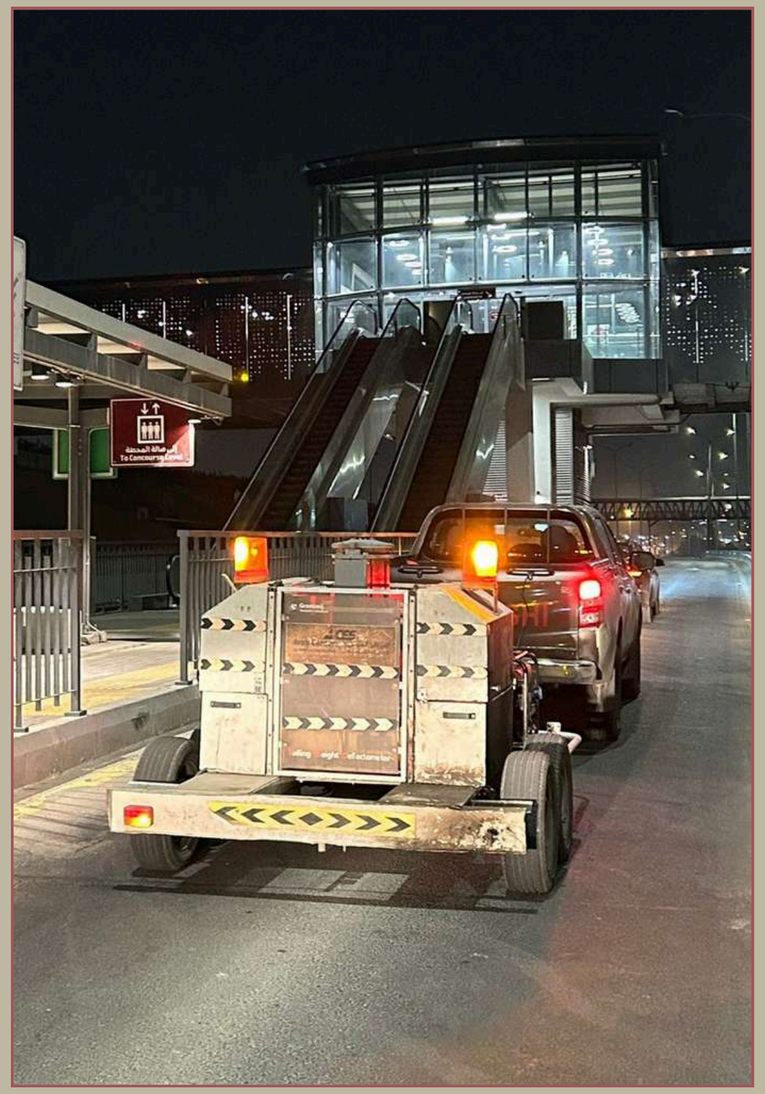

مشروع نظام إدارة أصول الطرق (RAMS)

تم انجاز أولوية انشاء نظام إدارة أصول الطرق ضمن البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي (2023 – 2025) والتي ستؤدي لوضع تصور شامل لحالة شبكة الطرق واحتياجاتها من اعمال صيانة وادامة وذلك لدعم القرارات المبنية على الأدلة لإعداد خطط صيانة تنبؤية واضحة وتحديد أولويات تنفيذ وصيانة مشاريع الطرق.

مسوحات شبكة الطرق المعبدة من خلال مشروع نظام إدارة أصول الطرق (RAMS)

تم عمل مسحاً فنياً شاملاً باستخدام تقنيات متقدمة شملت أكثر من 2000 كم من الطرق الرئيسية التابعة للوزارة، تضمنت استخدام أجهزة ليزر لقياس نعومة السطح، ورادار أرضياً لكشف طبقات الأسفلت دون تكسير، وأجهزة انحناء لقياس القوة الإنشائية للطرقات، في خطوة تهدف إلى بناء خطط صيانة دقيقة وفعالة.

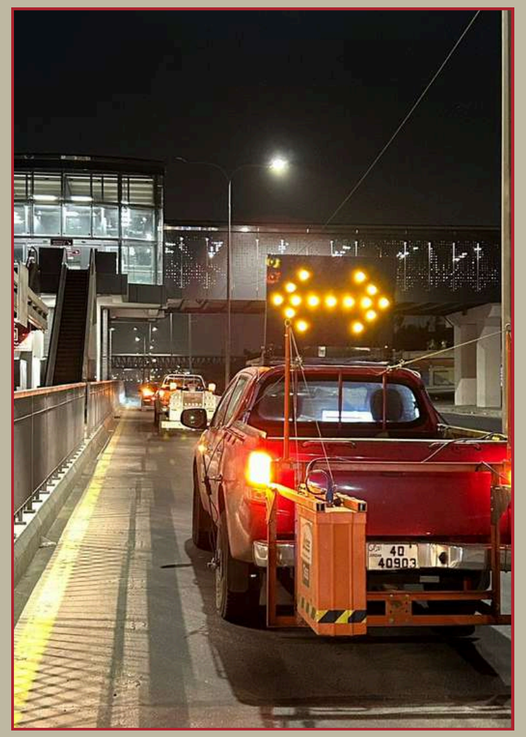

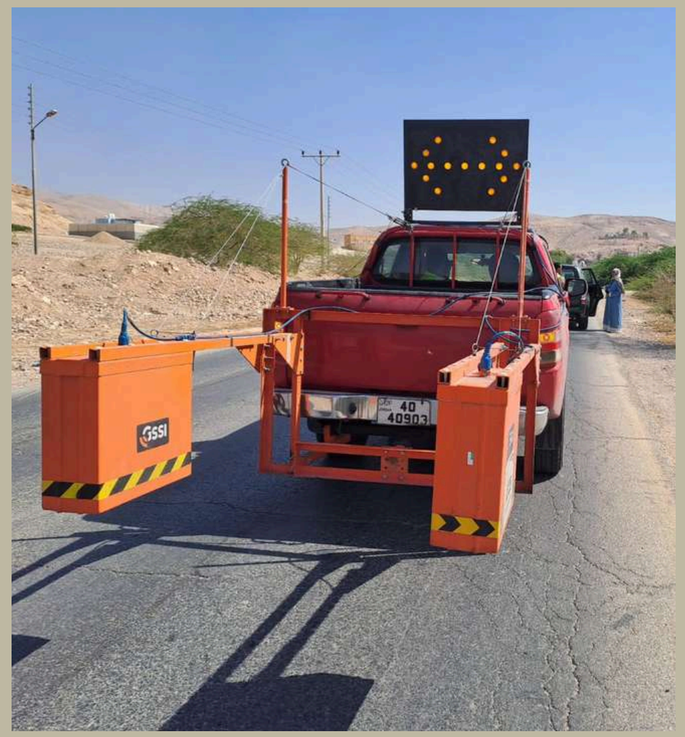

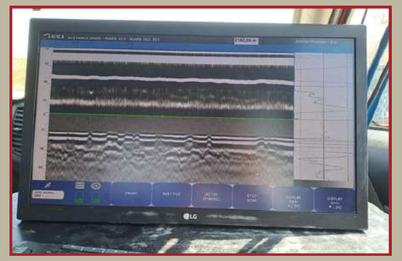

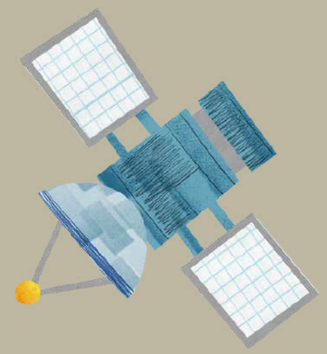

تم إجراء مسحاً شاملاً باستخدام الأقمار الصناعية لعدد من الطرق المعبدة، ضمن اختصاص الوزارة وامانة عمان وبعض البلديات

رؤية التحديث الاقتصادي

دراسات
لفتح الاستثمار
في طرق جديدة بديلة

لا رسوم بالمطلق على أيّ طرق رئيسة
أو فرعيَّة قائمة ومستخدمة الآن

أين سيبدأ إنشاء الطرق البديلة في المملكة؟

تتجه النيّة لدراسة تطبيق هذا النموذج على 3 طرق فقط:

أولاً: طريق الحرّانة - العمري

كان متهالكاً وخطير الاستعمال، **وتمّت إعادة إنشائه وصيانته وتأهيله** وإنارته وتزويده بعناصر السلامة المرورية.

الطريق البديل له هو **(طريق الزّرقاء – العمري)** والذي سيبقى **متاحاً بالمجّان** أمام مستخدميه.

ثانياً: دراسة تنفيذ الطريق العلوي الذي يربط مويلح بجسر ناعور

طريق سريع بديل عن شارع الملك عبدالله الثاني

ثالثاً: دراسة استكمال طريق إربد الدائري

لن تفرض أيُّ رسوم على الجزء المقام من هذا الطّريق حاليّاً ويُدرس استكماله لتكون الأجزاء الجديدة منه – في حال إنشائها - من ضمن الطُّرق البديلة.

ما هي الأصناف المحددة للطرق البديلة؟

أولاً تخصيص طرق جديدة لها بديل أكثر استخداماً وبحالة جيِّدة.

ثانياً طرق متهالكة صعبة الاستخدام تتمّ إعادة إنشائها وصيانتها وتأهيلها بمواصفات عالية لأهداف تنموية، ولها طرق بديلة أكثر استخداماً وبحالة جيِّدة.

ثالثاً إنشاؤها لاستكمال طرق دائرية حيوية تتطلب كلفة عالية؛ لتوفير خدمات تنموية ولوجستية إضافية لسكان المدن الرئيسة، وتوفير بدائل لانتقال سريع للسكان وتخفيف الكلف والحد من الأزمات .

لن تكون هناك طرق بديلة دون وجود طرق أساسية مجانية

مزايـا الطـرق البديلـة

توفير كُلف النقل والمدة الزمنية للتنقل والحد من الأزمات المرورية (رسوم مستخدمي الطرق ستكون أقلّ بكثير من كُلفة المحروقات عن بديلاتها المستخدمة).

الرسوم ستخصص لضمان إدامة وصيانة وإنارة الطرق وإنشائها.

ستكون هناك آلية حديثة للدفع لتسيير عملية المرور عبر هذه الطرق تشمل خيارات:

- البطاقات المدفوعة مسبقاً.
- بطاقات الائتمان.
- النَّقد.

توفير الخدمات المساندة بكفاءة عالية (محطات وقود وشحن، واستراحات وإنارة باستخدام الطاقة الشمسية).

أهمية الطرق البديلة

- أبعاد تنموية واستثمارية تحقق تنمية واسعة بين المدن والمحافظات.
- تحسين البنية التحتية للطرق، وتوفير الإنفاق الحكومي لصيانة طرق رئيسة حالية بحاجة إلى إعادة تأهيل، أو بناء طرق فرعية.
- جذب استثمارات جديدة توفر فرصاً للتشغيل وتوسعة قطاع الإنشاءات.
- توفير خيارات نقل متعددة.
- تخفيف الضغط المتزايد على الطرق القائمة خصوصاً في المدن الكبرى.

من سيتولى إنشاء الطرق البديلة؟

إنشاء الطُّرق البديلة
الأقل كلفة
سيكون من
وزارة الأشغال العامة والإسكان

إنشاء الطُّرق البديلة
ذات الكلفة العالية
التي تتطلب استثماراً سيكون
بالشراكة مع القطاع الخاص

هل ستكون الطرق الدائرية طرقاً بديلة؟

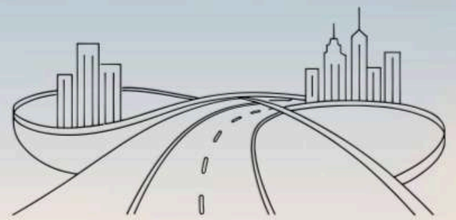

الطُّرق الدائريَّة القائمة والمستخدمة حالياً لن تكون من ضمن الطرق البديلة، وسيبقى استخدامها متاحاً **بشكل مجَّاني** أمام المواطنين.

الأجزاء الجديدة التي سيتمّ إنشاؤها لاستكمال الطرق الدائريَّة ستكون **من ضمن الطرق البديلة**، وليس كامل الطريق.

ستتحمَّل الحكومة **كُلف الاستملاكات** التي ستتمّ لإنشاء الطرق البديلة.

أهمية الطرق البديلة

اقتصادياً

خفض كلفة نقل البضائع

جذب استثمارات جديدة

توفير الوقت والجهد وكلف المحروقات

اجتماعياً

ربط المحافظات ببنية تحتية عالية الجودة

تحسين شبكة الطرق بين المحافظات